

الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

حول كتابي سؤال : الموضوع :

النظام الأساسي للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

تشكل الفلاحة السقوية أهم مورد ببلادنا لضمان محاصيل المزروعات الاستراتيجية خاصة إنتاج بذور الحبوب والقطاني وكذا ضمان كمية مهمة من الموارد الاستهلاكية الأساسية كالخضروات والفواكه واللحوم والحليب .

ورغم كون المساحات المجهزة بالدوائر السقوية لا تشكل إلا ما يناهز 15% من المساحة المخصصة للفلاحة على الصعيد الوطني، فإن مساهمة الدوائر السقوية تعتبر جد مهمة فيما يتعلق بالإنتاج النباتي والحيواني حيث تساهم بحوالي 65% من القيمة المضافة للقطاع الفلاحي وتشغل أكثر من 45% من اليد العاملة الفلاحية .

ومنذ ستينيات القرن الماضي تم البدء في أحداث المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي لتدبير هذه الدوائر السقوية وهي مؤسسات عمومية وضعت تحت الوصاية التقنية لوزارة الفلاحة والوصاية المالية لوزارة الاقتصاد والمالية، وتخضع لنظام أساسي مؤقت منذ تاريخ إحداثها وكان يتم تعديل بعض بنوده كلما دعت الضرورة إلى ذلك، إلا أنه ضلّ يشكل عائقا في أداء هذه المؤسسات لأدوارها الريادية.

ولا يخفى عليكم السيد الوزير، الدور الذي لعبته هذه المكاتب منذ إحداثها في خلق أقطاب فلاحية عصرية شكلت القاطرة الأساسية للتنمية في مناطقها وذلك بخلق الثروات وتحسين دخل الفلاحين وتنمية الأنشطة الموازية وإنعاش الشغل بالعالم القروي بصفة مستدامة .

إلا أن هذه المؤسسات لم يشملها لحد الساعة مشروع إعادة هيكلة المصالح الخارجية لوزارة الفلاحة ما عدا الجانب المتعلق بإحداث المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، والمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية، وظلت تخضع لنظام أساسي متجاوز لا يتطابق مع وظائفها المستجدة وطبيعة تدخلها خصوصا تدبير الموارد المالية الخاصة بالأغراض الزراعية والمفارقة الغربية هو أنه ومنذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، تم تغيير الهيكلية الداخلية لأربعة مكاتب جهوية: الغرب، دكالة، تادلة والكووس طبقا لتوصيات الدراسة الخاصة بنظام المعلومات والتدبير SIG في إطار تحسين الري الكبير PAGI الممول من طرف البنك الدولي. هذه الهيكلية لم تشمل باقي المكاتب الجهوية كملوية، سوس ماسة، تافيلالت، ورزازات والحوز والتي لها نفس الاختصاصات والمهام، مما أحدث فوارق غير مبررة في المسار المهني والتعويضات بين أطر ومستخدمي هذه المكاتب الشيء الذي أدى الى تدمير أطر المكاتب الجهوية التي لم تشملها هذه الهيكلية .

لذا، نسألكم السيد الوزير،

متى ستقومون بوضع إطار قانوني فار للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي يتماشى مع طبيعة وظائفها واختصاصاتها ضمن مشروع الهيكلية المتعلقة بالمصالح الخارجية لوزارة الفلاحة، كما نسألكم عن الإجراءات التي ستتخذونها لتسوية الهيكلية التنظيمية للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي للملوية، سوس ماسة، تافيلالت، ورزازات والحوز كباقي المكاتب الجهوية الأخرى؟

إمضاء:
البكاوي محمد